



جامعة عباس لغرور خنشلة

مجلة الحقوق والعلوم السياسية

مجلة دولية دورية محكمة

تصدر عن جامعة عباس لغرور خنشلة

_ الجزائر _

- تعنى بالمواضيع القانونية والسياسية والتخصصات ذات الصلة .

صنف-ج-

المجلد: 10 - العدد: 02 - جوان 2023

العدد التسلسلي: (20)

ISSN 2352-9806

الترقيم الدولي :

EISSN 2588-2309

الترقيم الإلكتروني:

NR :2014-3506

الايداع القانوني:





مجلة الحقوق والعلوم السياسية
**REVUE DE DROIT ET SCIENCES
POLITIQUES**

مجلة دولية دورية محكمة
تصدر عن جامعة عباس لغرور
خنشلة

تعنى بالمواضيع القانونية والسياسية
والتخصصات ذات الصلة

الترقيم الدولي : ISSN 2352- 9806

الترقيم الإلكتروني: EISSN :2588-2309

الايدياع القانوني : NR :2014-3506

الرئيس الشرفي للمجلة:

أ.د: شالة عبد الواحد

مدير جامعة عباس لغرور خنشلة

مدير المجلة:

أ.د: زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس التحرير:

أ.د: عرشوش سفيان

نائب رئيس التحرير:

أ.د: تافرونت عبد الكريم

مساعد رئيس التحرير

د.علام خلاف د.قماز شعيب

سكرتاريا وتنفيذ

د. علام خلاف

- المجلة تهتم بنشر المقالات والأبحاث المرتبطة بتخصص الحقوق والعلوم السياسية
وكذا التخصصات ذات الصلة في الآداب واللغات والعلوم الاقتصادية
والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

للاتصال

E-mail : droit.sspkh@gmail.com

هاتف / فاكس : 032.73.12.59

الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلة: <http://www.univ-khenchela.dz/revueDetSP/>

موقع مجلة على المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP :

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/76>

مجلة الحقوق والعلوم السياسية: Facebook

Adresse : Université Abbes LAGHROUR Khenchela - Algérie -

(BP 1252 Route de Batna Khenchela -40004-)

الهيئة العلمية للمجلة:

أ.د. زواقري الطاهر	جامعة عباس لغرور خنشلة - الجزائر
أ.د. محمد بوكماش	جامعة باتنة 1 - الجزائر
أ.د. شادي عدنان الشديفات	جامعة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة.
أ.د. عيو عبد الصمد	جامعة محمد الأول - وجدة - المغرب
د. مراد بن صغير	جامعة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عبد الحلیم مشري	جامعة محمد خيدر بسكرة, الجزائر
د. يوسف ناصر	الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
أ.د. بوقرة اسماعيل	جامعة عباس لغرور خنشلة - الجزائر
د. جواد الربيع	كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية - جامعة ابن زهر بأكادير - المغرب
د. ملوخية عماد	جامعة الإسكندرية - مصر
أ.د. سدرابي طارق	كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المهدية، تونس
د. عبد القادر لشقر	جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - المغرب
د. خيرى مرتضى عبد الله	كلية الحقوق جامعة ظفار في سلطنة عمان
د. جلال حسن	جامعة المنصورة بمصر
أ.د. عبد الكريم تافرونت	جامعة عباس لغرور خنشلة - الجزائر
د. عبد المجيد بوكير	سيدي محمد بن عبد الله فاس - المغرب
د. سرور طالبي	رئيسة مركز جيل البحث العلمي
د. نشأت ادوارد	معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات - مصر.
د. همام القوسي	خريج جامعة حلب - الجمهورية العربية السورية
أ.د. الفوري مصطفى	جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
د. حسنية أحمد	جامعة ظفار - سلطنة عُمان
د. محمد الأحمد شواخ	جامعة دار العلوم - كلية الحقوق - الرياض - المملكة العربية السعودية
أ.د. ناصر خليل جلال العساف	جامعة البحرين
أ.د. نبيل العبيدي	جامعة الكتاب - كلية القانون العراق
أ.د. أحمد باي	جامعة باتنة 1 - الجزائر
أ.د. عبد الرحمان خلفي	جامعة بجاية - الجزائر
د. عبد الكريم كاظم عجيل	جامعة ذي قار - العراق
د. عبد القادر محمد الداه	جامعة نواكشوط العصرية موريتانيا
أ.د. مقتي بن عمار	جامعة ابن خلدون تيارت - الجزائر
د. محمد طلعت يدك	وزارة العدل - جمهورية مصر العربية
د. بعلوشة شريف	النيابة العامة لدولة فلسطين
د. سادات محمد محمد	جامعة الشارقة الإمارات العربية المتحدة
د. ميثاق بيات الضيفي	جامعة تكريت - العراق
د. عواطف الطرودي	كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة الجمهورية التونسية
د. ديشي عقيلة	université Paris 8 France
د. دقسي محمد	الجامعة الأردنية - ومركز ربوع الأقصى للدراسات والتدريب
هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين	جامعة حلوان مصر
محمد المدني	جامعة ظفار سلطنة عمان

من داخل الوطن

جامعة خنشلة	د. أوثن حنان	جامعة خنشلة	أ.د. زواقري الطاهر
جامعة خنشلة	د. تكواشت كمال	جامعة خنشلة	أ.د. عرشوش سفيان
جامعة باتنة 1	د. بوحالة الطيب	جامعة خنشلة	أ.د. تافرونت عبد الكريم
جامعة البويرة	د. عيساوي فاطمة	جامعة باتنة 1	أ.د. بوكماش محمد
جامعة تبسة	د. بوساحية السايح	جامعة بسكرة	أ.د. بن مشري عبد الحليم
جامعة بسكرة	أ.د. يعيش تمام شوقي	جامعة بجاية	أ.د. خلفي عبد الرحمان
جامعة سعيدة	د. ساسي محمد فيصل	جامعة باتنة 1	أ.د. أحمد باي
جامعة المسيلة	د. صاولي عبد المالك	جامعة خنشلة	أ.د. قصوري رفيقة
جامعة خنشلة	أ.د. طراد طارق	جامعة خنشلة	أ.د. بوقرة إسماعيل
جامعة تيارت	د. كمال محمد الأمين	جامعة خنشلة	أ.د. راجي عبد العزيز
جامعة خنشلة	أ.د. ناصري سميرة	جامعة بسكرة	أ.د. مرزوقي عبد الحليم
جامعة خنشلة	د. بن مبارك ماية	جامعة خنشلة	أ.د. بن يكن عبد المجيد
جامعة خنشلة	د. عطاء الله توفيق	جامعة المسيلة	أ.د. بقة عبد الحفيظ
جامعة خنشلة	أ.د. زرمان كريم	جامعة خنشلة	أ.د. اونيسي ليندة
جامعة خنشلة	أ.د. عبدلي حبيبة	جامعة تيارت	أ.د. مقني بن عمار
جامعة خنشلة	أ.د. بن مكي نجاة	جامعة خنشلة	أ.د. دمان دبيح عماد
جامعة خنشلة	أ.د. صالح سعيد	جامعة خنشلة	د.باله عمار
جامعة بجاية	د. أوسيدهم يوسف	جامعة خنشلة	أ.د. بلعيدي عبد الله
جامعة جيجل	د. بوشكويه عبد الحليم	جامعة باتنة 1	أ.د. لخذاري عبد الحق
المركز الجامعي بريكّة	أ.د. محمودي سماح	جامعة خنشلة	د. بوجوراف عبد الغاني
جامعة المسيلة	أ.د. بلواضح الطيب	جامعة بجاية	أ.د. بري نور الدين
جامعة باتنة 1	أ.د. مناصرة عزوز	جامعة الجلفة	د. مسعودي هشام
جامعة خنشلة	أ.د. بن عمران إنصاف	جامعة غرداية	د. نذير شوقي
جامعة أم البواقي	د. حمشي محمد	جامعة باتنة 1	أ.د. بن عبد العزيز ميلود
جامعة خنشلة	أ.د. مالكية نبيل	جامعة الجزائر 3	د. نعيبي عبد المنعم
جامعة خنشلة	أ.د. تافرونت الهاشي	جامعة الوادي	أ.د. زعبي عمار
جامعة خنشلة	د. شنه محمد	جامعة بجاية	أ.د. حساني خالد
جامعة خنشلة	د. عبايسة محمد	جامعة خنشلة	د. جيايلي صبرينة
جامعة تبسة	د. أمين البار	جامعة باتنة	أ.د. شعبان رضا
جامعة باتنة 1	د. عبد اللاوي زينب	جامعة باتنة	أ.د. حيدوسي عمر
جامعة المسيلة	أ.د. بلعمري أكرم	جامعة الوادي	أ.د. حوبة عبد القادر
جامعة خنشلة	د. سعيد حفظاوي	جامعة بسكرة	أ.د. حسونة عبد الغني
جامعة الطارف	د. عائشة عبد الحميد	جامعة خنشلة	د. لكبير علي
جامعة خنشلة	د. مومن عواطف	جامعة أم البواقي	د. شملال عبد العزيز
		جامعة باتنة 1	د. خليفة مورا
جامعة خنشلة	أ.د. عثمانية كوسر	جامعة سطيف 2	د. بن عمر عادل
جامعة خنشلة	أ.د. زياد عادل	جامعة باتنة 1	أ.د. زقاغ عادل

جامعة باتنة 1	أ.د. مراد بن سعيد	جامعة باتنة 1	د بولافة سامية
جامعة خنشلة	د. سدراتي وفاء	جامعة خنشلة	د. بوشيربي مريم
جامعة خنشلة	د. بولقواس ابتسام	جامعة خنشلة	د. عمراوي خديجة
جامعة خنشلة	أ.د. خلاف بدر الدين	جامعة جيجل	د. بن غريب رابع
جامعة خنشلة	د. فكرة عبد العزيز	جامعة خنشلة	د. كفالي وليد
جامعة البليدة 2	د. عمراتي نادية	جامعة خنشلة	د. بولقواس سناء
جامعة خنشلة	د. باديس الشريف	جامعة خنشلة	د. زمورة داود
جامعة خنشلة	د. بالة عبد العالي	جامعة خنشلة	د. مهزول عيسى
جامعة سطيف 2	د. عماد لبيد	جامعة خنشلة	د. معمري عبد الرشيد
جامعة وهران 1	أ.د. حمدادو بن عمار	جامعة خنشلة	د. عبد اللاوي سامية
جامعة ورقلة	د. باسما عيل عبد الكريم		
جامعة سطيف 2	د. بهلول سمية	جامعة برج بوعريج	د. بريش ريمة
جامعة باتنة 1	أ.د. غيلاني الطاهر	جامعة باتنة 1	أ.د. قالة شهر الدين
جامعة بجاية	د. عثمان بلال	جامعة خنشلة	د. بوقندورة سعاد
جامعة الجزائر 1	د. علا كريمة	جامعة خنشلة	د. مزيتي فاتح
جامعة تبسة	د. ثابت دنيا زاد	جامعة بسكرة	د. سفيان عبدلي
جامعة خنشلة	د. مناصرية سميحة	جامعة خنشلة	د. قوتال ياسين
جامعة قسنطينة	د. ليطوش دليلة	جامعة الوادي	أ.د. حوية عبد القادر
جامعة خنشلة	د. نصر اوي فاطمة	جامعة خنشلة	أ.د. توهي مريم
جامعة باتنة 1	أ.د. حامدي بلقاسم	جامعة قسنطينة	د. أحمد بوعون
جامعة خنشلة	د. كواشي مراد	جامعة خنشلة	د. صالح نصيرة
جامعة سطيف 2	د. طحور فيصل	جامعة خنشلة	أ.د. سلام سميرة
جامعة خنشلة	د. زيري مارية	جامعة سطيف 2	د. رقولي كريم
جامعة خنشلة	د. هباش عمران	جامعة بجاية	د. بن عبید ساندرة
جامعة الجزائر 3	د. مزباني سهيلة	جامعة قلمة	د. بوحجر حسام
جامعة خنشلة	د. أونيس سليم	جامعة بجاية	د. نورة هارون
جامعة تبسة	د. جبيري ياسين	جامعة خنشلة	د. لوصيف عبد الوهاب
جامعة بسكرة	د. زوزو زولبخة	جامعة الأغواط	أ.د. بوعيشة بوغفالة
جامعة خنشلة	د. هباز سناء	جامعة بسكرة	د. رزق عادل
جامعة سكيكدة	د. يسعد فضيلة	جامعة المسيلة	د. شرفة سامية
جامعة بجاية	د. صايش عبد المالك	جامعة خنشلة	د. قليل علاء الدين
جامعة بجاية	د. تواتي نصيرة	جامعة خنشلة	د. رمضان السبتي
جامعة خنشلة	د. بن عشي أمال	جامعة بجاية	د. طباش عزالدين
جامعة خنشلة	د. بن النوي خالد	جامعة خنشلة	د. سلامي نادية
جامعة سطيف 2	د. بوسعدية رؤوف	جامعة باتنة	أ.د. العايب محمد
جامعة قسنطينة	د. بوالزيت ندى	جامعة خنشلة	د. العالية نوال
جامعة خنشلة	د. عثمان مريم	جامعة خنشلة	د. مامن بسمة
جامعة قسنطينة	د. نويوة هدى	جامعة عين تموشنت	د. بوجاني عبد الحكيم
جامعة وهران 2	د. بلقاسم حبيب	جامعة خنشلة	د. بشارة عبد المالك
جامعة المسيلة	د. صغير بيرم عبد المجيد	جامعة تبسة	د. خالد خديجة
جامعة تبسة	د. ملاك وردة	جامعة خنشلة	د. حشوف ليني

من خارج الوطن:

أ.د. شادي عدنان الشديفات	جامعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة.
أ.د. عبد الصمد عبو	كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية جامعة مولاي إسماعيل مكناس.
د. جواد الرباع	كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية -جامعة ابن زهر بأكادير - المملكة المغربية.
د.صادق احمد هشام	جامعة حلوان – مصر.
د.عبد المجيد بوكير	جامعة سيدي محمد بن عبدالله فاس المغرب
عبد القادر لشقير	جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - المغرب
د.سرور طالبي	رئيسة مركز جيل البحث العلمي.
د. عبد القادر محمد الداه	جامعة نواكشوط العصرية موريتانيا
د.ملوخية عماد	جامعة الإسكندرية -مصر
د.مصطفى الفوري	جامعة السطات (المغرب)
د. الفوري مصطفى	جامعة الحسن الأول بسطات(المغرب)
د. حسنية أحمد	جامعة ظفار- سلطنة عُمان
د. عبد الكريم كاظم عجيل	جامعة ذي قار- العراق
د. الشمري مصطفى إبراهيم	جامعة بغداد -العراق
أ.د. محمد المدني	جامعة ظفار- سلطنة عُمان
د. ميثاق بيات الضيفي	جامعة تكريت – العراق
د/ محمد طلعت يدك	وزارة العدل - جمهورية مصر العربية
د. همام القوصي	جامعة حلب - الجمهورية العربية السورية
أ.د سدرابي طارق	كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المهدية، تونس
د. خالد اسحاق	جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة
د. نشأت ادوارد	معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات - مصر.
د. نبيل العبيدي	جامعة الكتاب - كلية القانون العراق
د حمشي محمد	المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/معهد الدوحة للدراسات العليا
د, أحمد محمد أحمد الزين	كلية الحقوق بجامعة ظفار سلطنة عمان
أ.د آدم سميان الغريري	كلية الحقوق - جامعة تكريت – العراق
د. عبد الرزاق وهبة	كلية الدراسات الإنسانية والإدارية -كليات عنيزة- المملكة العربية السعودية

قواعد النشر

- مجلة الحقوق والعلوم السياسية مفتوحة لكل الأساتذة والباحثين المتخصصين في الحقوق والعلوم السياسية أو التخصصات ذات العلاقة بهما، من داخل الوطن ومن خارجه. وتخضع الأبحاث العلمية التي ترد المجلة إلى شروط شكلية وموضوعية يجب على الباحثين التقيد بها وهي:
- ✓ أن يكون البحث المقدم للنشر أصيلا ويتسم بالجدية والموضوعية وسلامة اللغة، ولم يسبق نشره بأي شكل من الأشكال في أية مجلة أو مؤلف.
 - ✓ أن لا يكون المقال مستلا من رسالة أو مداخلة أو بحث آخر
 - ✓ أن يتراوح عدد صفحات البحث من 12 إلى 16 صفحة.
 - ✓ أن يشتمل البحث على ملخصين أحدهما باللغة العربية والآخر بإحدى اللغتين الأجنبية (الانجليزية أو الفرنسية). ويتضمن الملخص الإشكالية وأهم النتائج المقررة.
 - ✓ أن يكون البحث المنجز باللغة العربية محررا بخط Sakkal Majalla حجم 14 و بحجم 11 في التهميش أسفل كل صفحة على حدة.
 - ✓ أما البحث المنجز بإحدى اللغات الأجنبية فيحرر بخط Times New Roman حجم 12 و بحجم 10 في التهميش.
 - ✓ أن يرسل البحث عبر منصة المجلات العلمية الجزائرية بعد الإضطلاع على "تعليمات للمؤلف" عن طريق الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/76>
 - ✓ أن يراعى في تدوين الهوامش ما يلي:
 - إذا كان المرجع كتابا، يدون الاسم الكامل للمؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الناشر، سنة النشر، الصفحة.
 - إذا كان المرجع دورية، يدون الاسم الكامل للباحث، عنوان البحث، بين مزدوجتين، اسم الدورية، عددها، تاريخ صدورها، الصفحة.
 - إذا كان موقع الانترنت، يدون الاسم الكامل للباحث، عنوان البحث، المعلومات الأخرى مثل مكان تقديم العمل (والتاريخ)، ثم يدون هذا الموقع كاملا وبدقة، ويذكر تاريخ الرجوع إلى الموقع.
 - ✓ أن تدون الهوامش أسفل الصفحة بطريقة آلية.
 - ✓ يمكن إنجاز المقال بصفة فردية كما يمكن إنجازه بشكل ثنائي على الأكثر و يرتب الأعلى درجة .
 - ✓ المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.
 - ✓ في حال إجازة البحث للنشر مع ملاحظات بالتعديل يجب على الباحث الالتزام بالأجل المحدد له وإلا يلغى البحث.
 - ✓ البحوث التي ترسل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر.
 - ✓ يستفيد صاحب كل بحث منشور من نسخة أصلية واحدة من العدد مع شهادة إدارية بالنشر.
 - ✓ عدم المساس أو التجريح في الهيئات و الأشخاص.
 - ✓ المجلة لاتتحمل مسؤولية أية سرقة علمية ترتكب ولم ينتبه اليها خبراء التحكيم الإلكتروني أو خبراء التحكيم العلمي للمجلة

كلمة هيئة تحرير المجلة



مدير الجامعة:
أ.د شالة عبد الواحد



مدير المجلة وعميد الكلية:
أ.د زو اقري الطهر



رئيس تحرير المجلة:
أ.د عرشوش سفيان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد:

بمناسبة هذا اليوم الذي يشهد انطلاقة جديدة لمجلة الحقوق والعلوم السياسية لجامعة خنشلة ، يتوجه طاقم تحرير المجلة بهذه الكلمة الافتتاحية ، التي تعبر عن شكر وامتنان عميق لجهود رئيس التحرير السابق : أ.د/ بوكماش محمد ، على ما قدمه من عمل مميز في رئاسة تحرير المجلة و إعداد المحتوى .

وإذ يعبر رئيس التحرير الجديد : أ.د. عرشوش سفيان ، عن سعادته الغامرة وفخره العميق بأن يكون رئيس التحرير لهذا المنبر الإعلامي الرائد . شاكرًا كل من رئيس الجامعة وعميد الكلية على الثقة التي منحوها إياه ، وهو يدرك تمام الإدراك حجم المسؤولية الكبيرة والتزامات رئاسة التحرير التي تقع على عاتقه ، على اعتبار أن مجلة الحقوق والعلوم السياسية تحمل أهمية بالغة في المجال الأكاديمي والعلمي ، حيث تساهم المجلة في إثراء النقاش ودعم التحليل بصورة موضوعية تعزیزًا للمعرفة ، لتكون المجلة صوت يعبر عن الحقوق والحريات بأمانة ومهنية ، هذا لأجل أن تكون المجلة لبنة وركيزة أساسية في بناء المجتمع.

كما يود مدير المجلة ورئيس تحريرها ، أن يعبروا عن شكرهم العميق وامتنانهم الكبير لرئيس الجامعة : أ.د. شالة عبد الواحد ، على دعمه القوي ومساندته المستمرة لمجلة الحقوق والعلوم السياسية . التي بفضل دعمه وتوجيهاته ، استطاعت المجلة أن تثبت وترسخ وجودها كإحدى المنصات البارزة في مجال الحقوق والعلوم السياسية ، سيما في ضوء ما يشهده العالم من توجه نحو رقمنة المجالات العلمية ، لما تحمله الرقمنة من أهمية كبيرة في العصر الحديث ، الأمر الذي يُمكن الباحثين والمؤلفين من أن تصل أبحاثهم ومقالاتهم العلمية إلى جمهور عالمي أكبر . بالإضافة إلى ما تتيحه رقمنة المجالات من سهولة الوصول إليها ، وكذا سرعة انتشارها ، الأمر الذي يساعد في تبادل المعرفة بين مختلف الاقطاب العلمية .

كذلك يقدم مدير المجلة ورئيس التحرير شكرهما وامتنانهما العميقين إلى كافة المحكمين في مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، شاكرين لم الجهود التي بذلوها و الدور القيم الذي بذلوه لأجل توجيه وتقويم الباحثين والمؤلفين نحو تحسين أبحاثهم قبل نشرها النهائي.

في الأخير يتطلع رئيس التحرير الجديد : أ.د. عرشوش سفيان ، إلى مستقبل مشرق لمجلة الحقوق والعلوم السياسية ، بفضل دعمكم المستمر وإرشاداتكم القيّمة. لتعزيز مكانة المجلة لترتقي إلى تصنيفات أعلى ، وصولاً إلى أن تتبوأ مكانتها في منصات المجالات العالمية خدمة للوطن والعلم .

فهرس المجلد: 10 – العدد: 02
العدد التسلسلي: (20)

- 34-18العقوبات الدولية الذكية الصادرة عن مجلس الأمن ضد الأفراد والكيانات من غير الدول.....
بوضياف اسمهان
جامعة محمد بوضياف المسيلة
- 49-35حماية المنافسة في الصفقات العمومية من تجاوزات الموظف العمومي(وفقا لأحكام قانون الوقاية من الفساد ومكافحته).....
نورالدين بلحاج
حنان ميساوي
المركز الجامعي مغنية -الجزائر
المركز الجامعي مغنية -الجزائر
- 62-50موقف القاضي الوطني عند تعارض اتفاقيات حقوق الإنسان مع قانونه الداخلي
أمال رياحي
جامعة باجي مختار -عنابة
- 76-63خصوصيات تكوين عقد التأمين في التشريع الجزائي.....
صابر بن صالحية
أحمد حسين
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
- 89-77توسيع نطاق المسؤولين جزائيا على ضوء أحكام قانون الجمارك الجزائي.....
رحماني حسيبة
جامعة البويرة
- 106-90مركز الشاحن بين الحماية القانونية والحماية العقدية على ضوء اتفاقيات النقل البحري للبضائع
بسعدي يوسف
جدوم كمال
جامعة أمجد بوقرة بومرداس
جامعة أمجد بوقرة بومرداس
- 119-107مكانة الطب الشرعي الرقمي في المجال الجنائي.....
نصيرة زوطاط
سمية بوكايس
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
- 133-120الضمانات القانونية لحماية حقوق السجينات في ظل نظام التصنيف العقابي
كميلة قداش
جامعة الحاج لخضر باتنة 01
- 148-134تأثير تقرير الطب الشرعي على سير إجراءات الدعوى العمومية.....
حمدادو محمد الأمين
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة
- 161-149تكريس البعد البيئي في مجال تنفيذ صفقة الأشغال العامة على ضوء المرسوم التنفيذي 21-219.....
ملال عبد الحميد
المركز الجامعي مغنية / الجزائر

- 177-162 حدود ممارسة مبدأ السيادة في قبول أو رفض تلقي المساعدات الإنسانية.....
 قسوم محمد
 جامعة العربي التبسي تبسة
-
- 193-178 حماية أطراف عقد الصفقة العمومية في ظل جائحة فيروس كورونا
 خالد عمر
 جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
-
- 206 -194 حماية الأراضي الفلاحية من التوسع العمراني في الجزائر
 دحه أحمد
 كليوات السعيد
 جامعة محمد بوضياف - المسيلة
 جامعة محمد بوضياف - المسيلة
-
- 226-207 القواعد الجديدة لاستصلاح الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة في إطار الامتياز.....
 لعشاش محمد
 جامعة اكلي محند اولحاج البويرة
-
- 243-227 مساهمة المعارضة البرلمانية في تفعيل الدور الرقابي والتشريعي للبرلمان الجزائري
 ضريف قدور
 جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2
-
- 259-244 الهجمات السيبرانية في ضوء أحكام قواعد القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية.....
 سنوسي علي
 جامعة بن خلدون- تيارت
-
- 270-260 مظاهر تطبيق بنود اتفاقية سيداو في قانون الأسرة الجزائري الزواج و آثاره.....
 زهير بولفول
 نجوى سديرة
 جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس
 جامعة الجزائر 1
-
- 286-271 أحكام الشكوى في جنحة الزنا -دراسة مقارنة بين التشريعين الجزائري والمصري- .
 خطاب كمال
 جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر
-
- 308-287 الإصلاح الإداري من منظور براديغم ما بعد التسيير العمومي الجديد.....
 عادل إنزارن
 جامعة مستغانم
-
- 326-309 مدى قانونية الاعتراض على التحفظ على أحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان (اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة أنموذجا).....
 زكرياء ربيع
 جامعة البويرة
-
- 344-327 أثر المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الداخلية في حماية البيئة.....
 بوحمزة كوثر
 جامعة ابن خلدون تيارت
-
- 360-345 التأمين التكافلي (الإسلامي) في الجزائر من خلال المرسوم التنفيذي 13/09.....

- بن لخضر عيسى
عدادي توفيق
جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس
جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس
-
- 380-361 آليات تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية
خليفي وردة
جامعة عباس لغرور خنشلة
-
- 392-381 إشكالية التمييز بين التحفظات والاعلانات التفسيرية في ظل غياب النص الدولي وتباين الممارسة الدولية
نعيمة بوعقبة
جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف (الجزائر)
-
- 404-393 اختصاص المحكمة الدستورية بالنظر في الدفع بعدم دستورية القوانين -قراءة في دستور 2020 وأحكام القانون العضوي رقم 19-22
جنادي نسرين
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
-
- 417-405 الحماية القانونية للمعطيات الشخصية بين الاتفاقيات الدولية والتشريع الوطني
كلو هشام
جامعة منتوري قسنطينة 1
بشكورة أحلام
جامعة منتوري قسنطينة 1
-
- 433-418 واقع إنتاج الغذاء والتنمية الزراعية في ظل مناخ متغير: العالم العربي نموذجا
تقيرين زهيرة
جامعة باتنة-01- / الجزائر
فاتن صبري سيد الليثي
جامعة باتنة-01- / الجزائر
-
- 452-434 خطاب الكراهية بين جدلية التجريم وحرية التعبير في المواثيق الدولية والتشريع الجزائري
بن زيان سعادة
جامعة معسكر
-
- 467-453 نحو التحول إلى المحكمة الرقمية
زاري نسرين
جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)
بوقرة إسماعيل
جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)
-
- 481-468 المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة والعدالة الجنائية الدولية
سولاف سليم
جامعة البليدة 2
-
- 493-482 الإبادة الثقافية في صورة جريمة إبعاد الأطفال قسراً
بن علجية حياة
جامعة عباس لغرور خنشلة
عبدلي حبيبة
جامعة عباس لغرور خنشلة
-
- الحصول على المعلومات كحق انساني اساسي بين التكريس الدستوري والتنظيم القانوني
-
- 508-494 "دراسة مقارنة بين التشريع الأمريكي والجزائري"
خالي خديجة
جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر
مهداوي عبد القادر
جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر
-

- 522-509 اختصاص محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية.....
 بعاج محمّد - المركز الجامعي الشريف بوشوشة- أفلو
-
- 536-523 الحق في المساعدة الإنسانية المقرر للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية.....
 عبد الرحمان قاسه جامعة أكلي محند أولحاج البويرة
 أوبوزيد لامية جامعة بجاية
-
- 552-537 الحقوق السيادية للدولة الساحلية وفق إتفاقية 1982 (المنطقة الإقتصادية الخالصة نموذجاً)
 عمايدية بشرى جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
-
- 568-553 جودة صياغة الدساتير ضمان للحقوق و الحريات
 عماد مكي جامعة مولاي الطاهر-سعيدة -
-
- 579-569 استقلالية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته باعتبارها تدير وقائي مؤسساتي.....
 سليمان جميله جامعة اكلي محند اولحاج البويرة
-
- 590-580 ترميم المعالم الأثرية في التشريع الجزائري
 باقل علي كلية الحقوق- جامعة تيسمسيلت
-
- 605-591 قواعد تهميش وتوثيق البحوث العلمية.....
 عفيرى عقيلة جامعة البليدة-2
-
- 618-606 دراسة قانونية لأفعال السحر والشعوذة بين الفراغ التشريعي الجزائري و الثبوت في الواقع الجزائري.....
 حجاج رضا جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة
 معاش نسرين جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة
-
- 634-619 فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.....
 زناي أمينة جامعة الجزائر 1
 شلغوم رحيمة جامعة الجزائر 1
-
- 648-635 مشكلة تدويل منازعات عقود البترول.....
 ربحيوي هواري جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
-
- 662-649 سؤال النخبة في التراث النظري الغربي؛ من كينونة الظاهرة الى مأسسة المفهوم.....
 فاتح باي جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2
-

- 675-663 رقابة المنتوجات المستوردة في ضوء القانون رقم 03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش
عبدالرحمان بن عمار
جامعة تامنغست
سدي عمر
جامعة تامنغست
-
- 693-676 ضوابط تسييب أحكام محكمة الجنايات استنادا للقانون رقم 17-07 المتضمن قانون الإجراءات
الجزائية الجزائي.....
قادرى أمال
جامعة سعيدة
-
- 706-694 آليات التفاوض في معالجة الصراع التنظيمي
عاشور سهيلة
جامعة الجزائر-01
-
- 722-707 مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بحماية البيئة من مخاطر التلوث.....
بنور سعاد
جامعة مستغانم
-
- 736-723 قواعد توزيع الأرباح في شركات الأموال
مطلاوي نادية
جامعة باجي مختار عنابة
-
- 748-737 الاستجواب كآلية للرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة وفقا للتعديل الدستوري الجزائري 2020
ساري مريم
زواقري الطاهر
جامعة عباس لغرور - خنشلة
جامعة عباس لغرور - خنشلة
-
- 758-749 التطور الكرونولوجي لمفهوم الأداء الصحفي في ظل التشريعات الإعلامية الجزائرية
مريم عباس
عادل زياد
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
جامعة عباس لغرور-خنشلة
-
- 774-759 الضمانات المكرسة لتشجيع الاستثمارات في الجزائر وفقا للقانون 18-22.....
عمروش حليم
بوشقورة ليندة
جامعة سوق أهراس، الجزائر
جامعة سوق أهراس، الجزائر
-
- 794-775 استبعاد المخالفات من نطاق نظام العقوبات في ضوء السياسة الجنائية المعاصرة
محمد بن حميد المزمومي
جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
-
- 808-795 تفويضات المرفق العام بين مقتضيات الفاعلية وترشيد النفقات العمومية.....
بن مامي جمال
جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة
-
- 820-809 جدل الإعلام والسلطة في فكر نعوم تشومسكي، قراءة في الممارسات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية.....
الميلود عبد الحميد
جامعة محمد مين دباغين سطيف 2
-
- 836-821 خصوصية التزامات أستاذ التعليم الثانوي بين القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية 03/06 و القانون

- 849-837 دور الجماعات الإقليمية في مكافحة جائحة كورونا في الجزائر " كوفيد 19"
جديد حنان جامعة غرداية
- 862-850 آثار الحرب على الأموال في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني
بن صغير محفوظ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
بوقرة سفيان جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
- 879-863 إشكالات الزواج الفاسد والباطل في قانون الأسرة الجزائري
هشام ذبيح المركز الجامعي سي الحواس بركة
- 897-880 القيود الواردة على مبدأ حرية الأسعار في القانون الجزائري
هباش عمران جامعة عباس لغرور خنشلة
- 909-898 آليات التسوية الجزائية المستحدثة في التشريع الجزائري
راضية خليفة جامعة باجي مختار-عناينة
- 926-910 تحول عقد الوقف بين الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري
عكاش ريم جامعة عباس لغرور خنشلة
نبيل مالكية جامعة عباس لغرور خنشلة
- 938-927 تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية لترقية الاستثمار الفلاحي
الهام بخوش جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
- 957-939 تداعيات جائحة كورونا على تنامي نشاط الجريمة المنظمة و دور نظام تسليم المجرمين في مكافحتها
نصيب صفاء جامعة عباس لغرور خنشلة
تافرونت عبد الكريم جامعة عباس لغرور خنشلة
- 974-958 الشركاء الثلاث لترشيد إدارة شؤون الدولة والمجتمع
لوهاني حبيبة جامعة باتنة-1
زاوي أحمد جامعة باتنة 1
نايلي بلال جامعة ابن خلدون تيارت
- 990-975 المرجعية التاريخية والمؤسسية للسياسة الثقافية في الجزائر
عزيزي سهيلة جامعة البليدة 2 لونيبي علي
بوفيجلين زهرة جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
- 1004-991 إشكالية التسليح في ظل الصراع الإيراني الغربي والنزاع الروسي الأوكراني

- 1020-1005 الأثر الرجعي للتشريع الجنائي بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائي
 خالد ضو
 جامعة الجزائر 1- بن يوسف بن خدة
- 1037-1021 القوة الناعمة الجزائرية اتجاه افريقيا ومنطقة الساحل... البحث في القدرات وحدود التأثير.....
 بلعور حمزة
 بابا عربي مسلم
 جامعة غرداية
 جامعة قاصدي مرباح بورقلة
- 1051-1038 خصوصية التحكيم أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.....
 زياش لمياء
 جندلي وريدة
 جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
 جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
- 1062-1052 الخطأ التأديبي و مبدأ المشروعية.....
 عثمان تالوتي
 مريم قسول
 جامعة طاهري محمد بشار
 جامعة طاهري محمد بشار
- 1078 -1063 حماية البيانات الشخصية للمستهلك في العقد الالكتروني.....
 مقدم الياسين
 جامعة محمد بوضياف- المسيلة
- 1091-1079 الآليات القانونية لحماية المنتج الوطني من جرائم التهريب.....
 خذيري عفاف
 جامعة العربي التبسي - تبسة ، الجزائر
- 1104-1092 ضمانات المراقبة الإلكترونية في التشريع الجزائري.....
 قيشاح نبيلة
 جامعة العربي التبسي - تبسة ، الجزائر
- 1116-1105 تأهيل المورد البشري لمعالجة ملفات البناء والتعمير من خلال خدمة الشباك عن بعد.....
 حدان عبد القادر
 بن عمارة محمد
 جامعة ابن خلدون- تيارت
 جامعة ابن خلدون- تيارت

Electronic consumer's retraction from contract..... 1117-1138

Fatima djilali Saou

Mohamed Ben Ahmed University, Oran 2

Nassima Derrar

Mohamed Ben Ahmed University, Oran 2

Political changes in Algeria and the journalist's professional performance..... 1139-1150

Dahmani souhaila

Khenchela University

ECOWAS and Regional Security: A Study in the Settlement of the Internal Conflict in Mali

..... 1151-1164

Salem Nisrin

Jijel University

Le rôle de la victime dans la genèse du crime : entre provocation et consentement 1165-1175

Laalia Nawel

Université Abbes Lghrou –khenchela



ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

JOURNAL OF RIGHTS AND POLITICAL SCIENCES

International refereed periodical journal

Published by Abbas Laghrou University Khenchela

— Algeria —

Dealing with legal, political, and related specialties

Class - C -

VOLUME: 10 - NUMBER: 02 - JUIN 2023

SERIAL NUMBER: (20)



International Number: ISSN 2352-9806

EISSN 2588-2309

Legal Deposit: N R :2014-3506



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مجلة الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عباس لغرور - خنشلة.



مجلة دولية دورية محكمة



Journal of Law and Political Science
Biannual Peer Reviewed International Journal

الترقيم الإلكتروني الدولي:

EISSN :2588-2309

الترقيم الدولي:

ISSN 2352-9806

موقع مجلة الحقوق والعلوم السياسية على المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/76>

خنشلة في: 07 جوان 2023

الرقم: / م.ج.ع.س / 2023

شهادة نشر

يشهد السيد مدير "مجلة الحقوق و العلوم السياسية"، جامعة عباس لغرور خنشلة، ذات الترقيم الدولي: ISSN 2352-9806 والترقيم الإلكتروني: EISSN:2588-2309 بأن:
المؤلف (ة): عمروش حليم ، الجامعة: جامعة سوق أهراس، الجزائر
المؤلف (ة): بوشقورة ليندة ، الجامعة: جامعة سوق أهراس، الجزائر
قد أودعا مقالا للنشر بتاريخ: 14-11-2022 ، موسوما ب:
الضمانات المكرسة لتشجيع الاستثمارات في الجزائر وفقا للقانون 18-22
وقد نشر في المجلد: (10)، العدد: (02)، (الرقم التسلسلي: 20).

الصادر بتاريخ: 07 جوان 2023

- سلمت هذه الشهادة للمعني لاستعمالها فيما يسمح به القانون.



رئيس التحرير

أ.د/ عرشوش سفيان

الموقع الإلكتروني الرسمي:

www.univ-khenchela.dz/revueDetSP/

هاتف / فاكس: 032.73.12.59

الايمل: revue.droitsp@univ-khenchela.dz

الضمانات المكرسة لتشجيع الاستثمارات في الجزائر وفقا للقانون 18-22

Guarantees enshrined to encourage investments in Algeria according to the law 22-18

بوشقورة ليندة

عمروش حلیم*

- جامعة سوق أهراس، الجزائر

- جامعة سوق أهراس، الجزائر

l.bouchakoura@univ-soukahras.dz

h.amrouche@univ-soukahras.dz

تاريخ القبول: 2023/04/25

تاريخ المراجعة: 2023/04/22

تاريخ الإيداع: 2022/11 / 14

ملخص:

تتجه الجزائر نحو اعتماد مجموعة عمليات منظمة للإصلاح الاقتصادي بهدف تحقيق تنمية شاملة قابلة للاستمرار و الترقية تتجاوز بها مختلف الاختلالات السابقة. و يعتبر توسيع دائرة الاستثمار أبرز هذه العمليات التي لا بد أن ترتكز على جملة من الآليات لاسيما ما تعلق منها بدولة القانون في المجال الاقتصادي و ضمان حرية المبادرة و الشفافية، دخول معترك التعاون الاقتصادي الدولي التي حرصت الدولة على تكريسها من خلال قانون الاستثمار الجديد 18-22.

نتناول في هذا البحث أبرز المستجدات التي تضمنها هذا القانون و التي تقوم على الشفافية و تحرير روح المبادرة نحاول مناقشة حدود نجاحها و فعاليتها في توفير المناخ المناسب للاستثمارات المحلية و الأجنبية بالقدر الذي يحقق تنوع في الاقتصاد ضمن رؤية شاملة و مستقرة. و نخلص إلى أن هذه المستجدات تحمل تحفيزات فعالة من حيث اعتماد المبادئ الدستورية، حماية المستثمرين و عن تعميم الرقمنة و التكنولوجيات الحديثة، محاربة البيروقراطية و تحرير المشاريع.

الكلمات المفتاحية: تحرير الاستثمار؛ تشجيع المبادرة؛ الضمانات المستجدة؛ رقمنة الإجراءات؛ التنمية المستدامة.

Abstract:

Algeria is moving towards adopting a set of organized economic reform operations with the aim of achieving comprehensive sustainable development and promotion by which it overcomes the various previous imbalances. The expansion of the investment circle is considered the most prominent of these processes, which must be based on a set of guarantees and mechanisms, especially those related to the rule of law in the economic field and ensuring freedom of initiative and transparency, entering the battlefield of international economic cooperation and other considerations that the state has made every effort to enshrine them through the new investment law 22-18.

In this research, we discuss the most prominent developments included in this law, which are based on transparency and liberalization of the spirit of initiative, and we try to discuss the limits of its efficacy and effectiveness in providing the appropriate climate for local and foreign investments to the extent that it achieves diversification in the economy within a comprehensive and stable vision. We conclude from the discussion that these developments carry very effective incentives in terms of adopting constitutional principles and protecting resident and non-resident investors, as well as generalizing digitization and modern technologies, noting that these developments also seek to combat bureaucracy and liberalize investment projects.

Keywords : investment liberalization; encouraging the spirit of initiative; new guarantees digitizing procedures; balanced and sustainable development.

مقدمة:

تتجه الجزائر نحو اعتماد مجموعة عمليات منظمة للإصلاح الاقتصادي بهدف تحقيق تنمية شاملة قابلة للاستمرار و الترقية تتجاوز بها مختلف الاختلالات السابقة. و علينا أن نتفق بأن توسيع دائرة الاستثمار أبرز هذه العمليات التي لا بد أن ترتكز على جملة من الضمانات والآليات لاسيما ما تعلق منها بدولة القانون في المجال الاقتصادي و ضمان الشفافية و حماية الملكية و دخول معترك التعاون الاقتصادي الدولي.

بدء نشير إلى أن توجهات الدولة ظهرت منذ الاستقلال في بعض النصوص التي احتوت على ملامح تعكس تفهم ضرورة الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية و انعكاساته على التنمية الشاملة لقطاعات أخرى، غير أن هذه التجربة إلى غاية مرحلة متقدمة يمكن تقييمها من زاويتين أولها وجود نوع من التسرع و عدم الضبط للمفهوم السليم للاستثمار و غياب أبرز محاوره المتمثلة في حرية التجارة و الصناعة إلى جانب قلة الكفاءة و الدعم أما الثانية تتعلق بالوضع السياسي و الأمني داخل البلاد و عدم الاستقرار التشريعي في النصوص المنظمة للاستثمار خصوصا أمام تزايد أهمية الاستثمار في تحقيق معدل التنمية الاقتصادية أصبح لازاما على الدولة تقديم مختلف التسهيلات و الحوافز لتوفير عوامل ترقيته و جذبه.

تقريبا ظهر ذلك منذ 1990 أين كرست الجزائر بعض التسهيلات المشجعة أكثر لإنشاء المشاريع الاستثمارية و توسيعها أمام المستثمرين الوطنيين و الأجانب مع التركيز على تغيير الفكر المتبع للتصحيح الاقتصادي من حيث إعادة الهيكلة في التخطيط و التسيير و مواجهة الصدمات الاقتصادية حتى لا تقع في النقائص المترتبة عن بعض النصوص القانونية السابقة .

فالمتتبع للحركة التشريعية سواء المتعلقة بالاستثمار أو بقوانين المالية يكتشف تصاعد اهتمام الدولة في تجاوز مختلف العراقيل و اضعاف المرونة في منح المزايا بما يبعث الثقة لدى المستثمرين آخرها القانون 22-18 إذ حرصت كل الجهات على جعله يعكس حقيقة تحرير المبادرة و تنويع الإقتصاد الوطني ضمن رؤية شاملة و مستقرة لتعزيز الضمانات بمبادئ فعالة تجذب المستثمرين لاسيما بعد عزوفهم خاصة الأجانب.

إن الاستثمار عملية مركبة تقوم على اقتناء الأصول "الثروات" و استغلالها وفقا لأساليب المبادرة الحرة التي تحاول الدولة جذبها عن طريق الحوافز و الضمانات و الجدير بالذكر أن هذه الأخيرة تسري بشكل أفقي من حيث ضرورة وجود النصوص القانونية واجبة التطبيق إلى جانب قانون الاستثمار ، هنا نؤكد أن الإستثمارات و جذبها لا تكون بصدور هذه القوانين فقط بل المسألة تتعلق أكثر بمضمونها لاسيما الضمانات الواسعة التي تكفل نجاح المشاريع الاستثمارية. لذا جاء القانون 22-18⁽¹⁾ بعدد الضمانات المتميزة عن الضمانات المعتمدة سابقا⁽²⁾.

نحاول في هذه الورقة البحثية مناقشة المستجدات التي احتواها القانون 22-18 لتحفيز الاستثمار و فيما نطرح

التساؤل: ماهي أبرز الضمانات المقررة لتشجيع الاستثمارات في الجزائر وفقا للقانون 22-18 المتعلق بالاستثمار؟

¹/ القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 50 لسنة 2022.

² /المقصد هنا الامر 03-01 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47 المعدل و المتمم بالأمر 08-06 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47. و القانون 09-16 المؤرخ في 03 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 46. (هذه القوانين ملغاة)

للإجابة على هذه الاشكالية و غيرها ارتأينا تقسيم البحث إلى مبحثين نناقش في الأول الضمانات المتعلقة بمحفزات الاستثمار، و الثاني الضمانات المتعلقة بحماية المستثمرين.

اعتمدنا المنهج التحليلي الذي يساعد على تحليل أحكام القانون 22-18 و استخلاص مساهمتها في تكريس المناخ المناسب للاستثمار بالشكل الذي يعكس توجهات الدولة. و المنهج الوصفي الذي فرضته طبيعة الاشكالية لابرز أهمية الضمانات الجديدة في تجاوز مخاوف المستثمرين.

المبحث الأول: الضمانات المتعلقة بمحفزات الاستثمار

هذه المحفزات هي الدوافع الرئيسية للمستثمرين وطين أو أجانب لاسيما بعد حذف السلطات المعنية لقاعدة 51% - 49% و حصرها فقط في القطاعات الاستراتيجية على غرار الطاقة و الاتصالات⁽¹⁾ تعكس هذه المحفزات توجه الدولة نحو فك الاقتصاد من تبعية المحروقات و تقليص فواتير الاستيراد مقابل تدعيم الانتاج المحلي و توسيعه لمواجهة مختلف الازمات و نستشهد بالصدمات المختلفة التي رتبها جائحة كورونا المالية و الاقتصادية... إلخ إذ يؤكد خبراء الاقتصاد أن وضع المحفزات و تنويعها مع مرونة الدبلوماسية الاقتصادية من شأنه جذب المستثمرين الأجانب و رفع عدد المستثمرين المحليين و في مايلي نذكر أبرز مستجدات القانون 22-18 المتعلقة بمحفزات المستثمرين:

المطلب الأول: تسهيلات منح العقار الموجه للاستثمار

في البداية لابد من توضيح المقصود من العقار و ذلك حسب المعطيات التالية:

أ/ العقار الذي يندرج ضمن مجالات الاستثمار أو ما يعرف بالاستثمارات العقارية هو التجارة في العقارات " البيع و الشراء، الترميم، اعادة التأهيل... إلخ" حسب قانون الترقية العقارية هو "مجموع النشاطات المتعلقة بالبناء و التهيئة و الاصلاح و الترميم و التجديد و اعادة التأهيل و اعادة الهيكلة و تدعيم البنايات المخصصة للبيع و/ أو الايجار بما فيها تهيئة الأرضيات المخصصة لاستقبال البنايات"⁽²⁾. علما أنه قد يكون مخصص للمجال السكني أو التجاري.

ب/ العقار الذي يندرج ضمن أدوات الاستثمار يعرف بالعقار الاستثماري أو هو القطعة التي يحتاجها المستثمر لإنجاز مشروعه عليها و تكون تابعة لأمالك الدولة.

يحتل العقار مكانة متميزة في الاستثمار و الجزائر تملك وعاء عقاري واسع الصناعاتي، الفلاحي، السياحي... إلخ له صلة وثيقة بالتطور الاقتصادي و الاستثماري، و الملاحظ أن النصوص السابقة للاستثمار كانت خالية تماما من الاشارة للوعاء العقاري و توجيهه للاستثمارات مما شكل عائقا أمام المستثمرين.

بالمقابل نصت نصوص قانونية أخرى أبرزها الأمر 08-04 على شروط و كفاءات منح الامتياز على الاراضي التابعة للدولة و الموجهة للاستثمار و كذا المرسوم التنفيذي 09-152 المحدد لشروط و كفاءات منح الامتياز على الاراضي التابعة

¹ / تطبيق الجزائر قاعدة 51-49 في الاستثمارات المتعلقة بقطاع المحروقات و تم تعميمها فيما بعد بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 مما شكل عائق حقيقي أمام الاستثمارات لاسيما الاجنبية. للتفصيل أكثر راجع:

- سعد جبار، محمد بشير لبيق: قاعدة الاستثمار الأجنبي 51-49 في الجزائر بين الزامية التبني و المطالبة بالتخلي، مجلة دراسات، المجلد 16 العدد 01 2019، ص 194 و ما بعدها.

² / المادة 03 من القانون رقم 11-04 المؤرخ في 17 فيفري 2011 المحدد للقواعد المنظمة لنشاط الترقية العقارية، ج ر عدد 14 لسنة 2011.

للدولة و الموجهة للاستثمار⁽¹⁾ كما تم انشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري⁽²⁾ تميزت هذه الجهود باجراءات معقدة و عدم استقرارها نتيجة تعديلها المستمر في قوانين المالية⁽³⁾ و ترتب على ذلك عدة تعقيدات منها تأخر منح العقارات و صعوبة الحصول على الوثائق اللازمة لإنجاز المشاريع، و القيود الواردة على ملكية العقار كالنزاع و الاستلاء⁽⁴⁾ المذكورة في المادة 23 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار الملغى.

هذا الغياب تداركه المشرع في القانون 22-18 إذ تنص المادة 06 على استفادة المشاريع الاستثمارية من أراضٍ تابعة للأموال الخاصة للدولة و أكد رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء⁽⁵⁾ على حكومته الاسراع في استكمال القوانين المتعلقة بمختلف الوكالات المكلفة بالعقار و تحيين الإجراءات مع إنهاء عمليات تصفية الوعاء العقاري المتوفر و تمكين المستثمرين من المعلومات المتعلقة بتوفر العقار و الاستفادة به في اطار الشفافية و التوزيع العقلاني، و اسناد مهمة تسييره مستقبلاً لهيئات مختصة مع تسهيل منحه.

و لندعيم حماية ممتلكات المستثمرين خاصة العقارية منها لجأ المشرع في القانون 22-18 إلى الغاء القيود الواردة على الملكية المتعلقة بالنزع أو الاستلاء المؤقت واستبدالها بمسألة التسخير للاستثمارات من طرف الادارة بحيث لا يتم إلا وفقاً للحالات المنصوص عليها قانوناً و مقابل تعويض عادل و منصف و يعد هذا الإلتزام القانوني للدولة بمثابة الضمانة التي تمنحها للمستثمرين مقابل الضرر الذي لحق بهم نتيجة التسخير⁽⁶⁾ علماً أن آلية التسخير اعتمدها المشرع الجزائري في المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار⁽⁷⁾ و قد يفسر العودة إليها ضمن قانون الاستثمار الجديد على اعتبار أن التسخير يكون بشكل رضائي باستثناء الحالات الاستعجالية و الاستثنائية فإننا نتحول نحو الاستلاء⁽⁸⁾.

¹ / الامر 04-08 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 الذي يحدد شروط و كفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للاملاك الخاصة للدولة و الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر عدد 49 لسنة 2008.

المرسوم التنفيذي 09-152 المؤرخ في 02 ماي 2009 المحدد لشروط و كفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للاملاك الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر عدد 27 لسنة 2009.

² / المرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و يحدد قانونها الأساسي، ج ر عدد 27، المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي 12-126 المؤرخ في 19 مارس 2012، ج ر عدد 17 لسنة 2012.

- سردو محمود: تسيير العقار الصناعي في الجزائر بين العقلانية و التبذير، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلد 11 العدد 02، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف الجزائر، ص 55.

³ / أنظر المادة 48 من الأمر 15-01 المؤرخ في 23 يوليو 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ج ر عدد 40، التي تعدل المادة 05 من الأمر 08-04 المذكور سابقاً.

⁴ / د- جريفي محمد: مدى نجاعة الضمانات القانونية لترقية الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 10 العدد 01، جامعة تمارست، الجزائر 2021، ص 331.

⁵ / مناقشة مجلس الوزراء لمشروع قانون الاستثمار بتاريخ 19 ماي 2022.

⁶ / سارة بن صالح، لزه خشايمية، أمال عقابي: الضمانات الأمنية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في ظل التشريع الجزائري، دفا تر السياسة والقانون المجلد 13 العدد 03، جامعة ورقلة، الجزائر 2021، ص 285.

⁷ / المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 64 لسنة 1993.

⁸ / راجع في هذا: - عثمان عبد اللطيف، حيمور مصطفى: تأثير الاستثمار الأجنبي على قطاع السياحة في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000-2015) مجلة التنمية للاستشراف و البحوث و الدراسات، المجلد 03 العدد 04، جامعة الجزائر 2018، ص 218.

- المادة 679 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني، ج ر عدد 78، المعدل و المتمم بالقانون 88-14 المؤرخ في 03 ماي 1988، ج ر عدد 18 لسنة 1988.

المطلب الثاني: انجاز المشاريع الاستثمارية في ظل حرية المبادرة والشفافية

في ظل الاصلاحات الاقتصادية التي جاءت على مراحل مختلفة عمدت الدولة إلى دسترة العديد من المبادئ الملائمة للتحرر الاقتصادي أبرزها مبدأ حرية الاستثمار الذي كُرس في التعديل الدستوري لسنة 2016⁽¹⁾ غير أنه أُستبعد تماماً في قانون الاستثمار لسنة 2016 ولم يشر إليه ولو ضمناً بل تجاهله بوضع العديد من القيود. عرفت هذه المرحلة عدم التوافق بين النصين الدستوري والتشريعي الذي عكس اللأمن القانوني أمام المستثمرين وزاد في مخاوفهم على خلاف ذلك نص الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار صراحة في المادة 04 على أنه تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريعات والتنظيمات المعمول بها في البلاد واحترام حماية البيئة.

و نظراً لأهمية هذا المبدأ أكدته التعديل الدستوري لسنة 2020 بموجب المادة 61 "حرية التجارة والاستثمار والمقاوله مضمونه..."⁽²⁾ كما تمت دسترة مبدأ الشفافية لأول مرة في الجزائر بموجب المادة 09 التي نصت على "ضمان الشفافية..." هذا التكريس الدستوري⁽³⁾ تعول عليه الدولة في تجسيد مناخ أعمال يشعر فيه المستثمر بالثقة والأمان في علاقاته الاقتصادية. وهي الدسترة التي رسخها صراحة القانون 18-22 من خلال المادة 03 منه.

هذا التوافق بين النصين الدستوري والتشريعي من أهم أليات تطوير الاستثمار كما أنه يفضي على هذه المبادئ مكانة أصيلة وثابتة ضمن المحفزات غير المسبوقة للاستثمار مما يزيد الثقة لدى المستثمرين وكسر حاجز البيروقراطية باعتبارها أبرز المعوقات المترتبة عن قانون الاستثمار 09-16 الملغى.

يأتي تكريس الشفافية و حرية المبادرة من خلال الأوجه الايجابية التي نسجلها على القانون 18-22 كالتالي:

الوجه الأول: عدم تدخل المشرع بوضع السقف المالي للمشروع الاستثماري و عدم التدخل في مال المستثمر بوضع حد أدنى له. كما أن النص القانوني 18-22 لم يأت مثقلاً بما يعرف بالقطاعات الاستراتيجية و اكتفى بالقطاعات ذات الأولوية و في اعتقادنا أن هذا لا يمس بمبدأ الحرية لأن المسألة لا تتعلق بالتمييز و انما بالاستفادة من مزايا خاصة.

الوجه الثاني: تخصيص منصة رقمية لتوجيه الاستثمارات و مرافقتها و متابعتها منذ تسجيلها و خلال مرحلة الاستغلال بما يعكس الشفافية في مختلف المعاملات و الاجراءات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية.

¹ / المادة 43 من المرسوم الرئاسي 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء 28 نوفمبر 1996، ج ر عدد 76.

² / المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020، ج ر 82.

³ / للتفصيل أكثر في دسترة مبدأ حرية الاستثمار راجع: د/ حساين سامية: تطور منظومة الاستثمار في الجزائر بين النص و المأمول، مداخلة أقيمت في المنتدى الوطني الثالث بعنوان " مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار " يوم 08 ماي 2017، كلية الحقوق، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 10 و ما بعدها.

- بوريجان مراد: تطور واقع حرية الاستثمار في الجزائر بين التكريس الدستوري و تجاهل التشريعي، مداخلة أقيمت في المنتدى الوطني الثالث بعنوان " مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار " يوم 08 ماي 2017، كلية الحقوق، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 39.

الوجه الثالث: يلاحظ خبراء الاقتصاد و المال أن المشرع دعم مبدأ حرية الاستثمار و الشفافية⁽¹⁾ و سعى إلى تعزيز ثقة المستثمرين من خلال تجاوزه لعبارة " مستثمر أجنبي" و عوضها بـ " مستثمر غير مقيم" فيما دلالة على توجهات أكبر لجذب المستثمرين خاصة الاجانب منهم و رفع التنافسية في الجزائر كواجهة إستثمارية⁽²⁾.

كما يفيد الخبراء أن تكريس مبدأ حرية الاستثمار يتمشى مع إلغاء قاعدة 49/51 التي كان لها تأثير على الاستثمارات في الجزائر لاسيما الاجنبية المباشر⁽³⁾ فالقاعدة لم تظهر ضمن قانون الاستثمار الجديد بما يشير لمسائل عديدة أهمها:

- التوجه القوي للسلطات العليا في البلاد نحو جذب الاستثمارات الاجنبية التي عانت من هذه القاعدة.
- حرية المستثمر في اختيار استثماره دون تدخل أو توجيه الادارة إلا ما تعلق بالحوافز الجبائية بشكل عام.
- إن ابعاد الادارة و تكريس مبدأ الحرية يعد ضمانة حقيقية لكل من أراد الاستثمار في الجزائر.
- دعم المشرع قاعدة حرية المبادرة و الشفافية بضمانة أساسية تتمثل في حماية حقوق الملكية الفكرية و هو التوجه الذي كرسه لأول مرة ضمن قانون الاستثمار 22-18 فوجود مثل هذه الضمانة يفتح المجال أمام مبادرات المستثمرين في مختلف المجالات الفكرية و التكنولوجية لاسيما و أن الدولة تعمل على بناء اقتصاد رقمي و معرفي تتجاوز فيه المفاهيم التقليدية القائمة على حجم ما تملك الدولة و التوجه إلى الفكر المتطور الموجود لديها القائم على الابداع و الذكاء الاصطناعي و الرقمنة مع التركيز على كفاءات استغلال هذا الفكر الذي يغطي كل المجالات (الصناعية، التجارية، الفلاحية، السياحية...) و إذا ربطنا كل هذا بالاستثمار فإنه من وجهة نظرنا لا بد من تغيير مقاييسه (أي الاستثمار) فبدلاً من الإعتماد على حجم الأعمال و حجم العقود و الأسواق في تقدير القوة الإقتصادية للمؤسسة يجب إدخال ما أطلقت عليه الدولة اقتصاد المعرفة .
- أيضاً يأتي اعتماد ضمانة حماية حقوق الملكية الفكرية في اطار السياسة العامة للدولة التي تحاول فيها توسيع مخططات الاستثمار و ربطها بمنظومة كاملة مرنة تستقطب كل المستجدات و يمكننا الاستشهاد بسعي الدولة نحو التشجيع على ما يعرف بالمؤسسات الناشئة و ما تحظى به من اهتمام كبير على كل الاصعدة⁽⁴⁾ و عليه فإن تضمين قانون الاستثمار ضمانة حماية حقوق الملكية الفكرية يزيد في تطوير هذا القانون.

¹ / للتفصيل أكثر في أهمية مبدأ الشفافية راجع:

- د/ لينة بوشقورة، عمروش حليم: مبدأ الشفافية في عقد استغلال الأملاك العقارية الوقفية، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد الحادي عشر (11)، العدد الثاني (02)، الجزء الثاني، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، سبتمبر 2020، ص 540.

² / زروال معزوزة: الضمانات القانونية للاستثمار في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر 2016، ص 99 و ما بعدها.

³ / سعاد جبار، محمد بشير لبيق: المقال السابق، ص 204.

⁴ / المرسوم التنفيذي 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" و تحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها ج ر عدد 55 لسنة 2020 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي 21-422 المؤرخ في 04 نوفمبر 2021 ج ر عدد 84 لسنة 2021.

المطلب الثالث: تحفيز المستثمر الأجنبي من خلال آلية تحويل الاموال

المقصود بقاعدة تحويل الأموال " أن تلتزم الدولة المضيفة بأن تضمن لمستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى حرية الدفعات و التحويلات المتعلقة باستثمارها خارج إقليمها"⁽¹⁾ يأتي اعتماد الجزائر على هذه القاعدة وفقا للاتفاقيات الدولية المختلفة المبرمة مع العديد من الاطراف من أجل تعزيز روح المبادرة الأجنبية لاثراء الاستثمار الأجنبي فيها و كذا الاتفاقية الدولية التي صادقت عليها الجزائر و المتعلقة بالوكالة الدولية للاستثمار⁽²⁾.

تعد آلية تحويل العائدات من المحفزات الأساسية التي تسعى معظم التشريعات إلى تكريسها من أجل جذب رؤوس الأموال و توسيع الاستثمارات الأجنبية بما فيها الجزائر⁽³⁾ التي عمدت إلى النص عليها في مختلف النصوص الصادر في شأن الاستثمار⁽⁴⁾. إلا أن تحويل العائدات باجراءاتها المعقدة و توزيعها على نصوص متفرقة مع التعديلات المتلاحقة لقانون المالية و غيرها شكلت مخاوف لدى المستثمر الأجنبي مما أدى إلى تراجع الأمر الذي جعل الحكومة تقدم من خلال القانون 18-22 التزامات أكثر لتوسيع ضمان تحويل المبالغ المستثمرة و العائدات الناجمة عنها شرط أن تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا للرأسمال المساهم به المحدد حسب التكلفة الكلية للمشروع.

كما أكدت الحكومة خلال مناقشة القانون الجديد أمام البرلمان على أنه يهدف إلى تشجيع المستثمر الأجنبي على الانتاج محليا و تصدير منتوجاته انطلاقا من الجزائر في اطار استغلال لاتفاقيات التبادل الحر المبرمة كما أشارت إلى أنه من غير المعقول أن يقوم المتعامل الأجنبي باستثمار ما يقارب 80 مليون دولار و بعد ذلك يحول سنويا أرباحا تساوي قيمة الاستثمار بل يجب أن يكون هناك انتاج موجه للتصدير من أجل تغطية ميزان العملة الصعبة.

لهذا أنشأ المشرع على مستوى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار شبك وطني مركزي مخصص فقط مرافقة و تسهيل مختلف الاجراءات أمام الاستثمارات الأجنبية حسب المادة 18⁽⁵⁾ هنا نتساءل لماذا اعتمد المشرع شبك مركزي؟ في حين أنه كان الأجدر توزيع هذه الشبكات على مختلف مناطق الوطن لما في ذلك من تنشيط للاستثمار المحلي الذي قد يجذب الأجانب كما هو الشأن مثلا في الصناعة الحرفية على اختلافها و قطاع البناء و السكن....الخ.

خاصة و أنه بالرجوع إلى القانون الجديد للاستثمار نجد أنه أدخل أحكام جديدة تتعلق بالمزايا اعتمد فيها لأول مرة على النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة و يدعى نظام المناطق و تتمثل في الهضاب العليا و الجنوب الكبير المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة، المواقع التي تمتلك امكانيات من الموارد الطبيعية القابلة

¹ / يزيد مهبوب: الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمرين الأجانب في ظل اتفاقيات الاستثمار المبرمة من الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 07 العدد 01، جامعة تيسيمسليت، الجزائر سنة 2022، ص 690.

² / المرسوم الرئاسي 95-345 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ج ر عدد 66.

³ / سلامي ميلود: الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 6، كلية الحقوق جامعة باتنة، الجزائر 2015، ص 75.

⁴ / جريفي محمد: المقال السابق، ص 330.

⁵ / أنظر أيضا المواد من 18 إلى 22 من المرسوم التنفيذي 22-298 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و تسييرها، ج ر عدد 60.

للتأمين. ما يؤكد على أهمية هذا النظام التحفيزي هو اسراع المشرع في اصدار المرسوم التنفيذي 22-301 الذي يحدد قائمة هذه المناطق⁽¹⁾.

هي قائمة تُحَيِّنُ كلما دعت الحاجة بناء على اقتراح من الوزراء المعنيين و لإعمال هذه المزايا يتعين على الدولة اعادة هيكله البنية التحتية لاسيما ما تعلق بتوسيع شبكة الطرق و الموانئ، اقامة مناطق حرة على الحدود⁽²⁾، السعي إلى تأهيل الجنوب، ابراز دور الجماعات المحلية في تهيئة مناخ الاستثمار المنتج. فإذا دققنا في هذا النظام نجده يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية التي تعد تحدي كبير للدولة تهدف منه إلى خلق الثروة و توسيع التنمية المحلية بتوفير مختلف الآليات لتشجيع المستثمرين المحليين و جذب المستثمرين الاجانب الذي يظل يبحث عن التسهيلات أكثر فيكون احداث شبك قريب له مثلا في مناطق الجنوب بمثابة ضمانة لتخفيف العبء عنه و تمكينه من الاتصال بالادارة بشكل أسهل و أسرع.

المبحث الثاني: الضمانات المتعلقة بالحماية المقررة للمستثمر

نذكر من أوجه الحماية ما تعلق برقمنة الاجراءات المتبعة في المشروع و حق المستثمر في الطعن الاداري دون الاخلال بالحق في الطعن القضائي.

المطلب الأول: اعتماد المشرع على منصة رقمية للمستثمرين

أكد المشرع على إنشاء منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. يأتي هذا في اطار السياسة العامة للدولة التي تتجه فيها نحو تطبيق الادارة الالكترونية، تعد المنصة أداة إلكترونية لمرافقة المستثمرين و توجيههم منذ التسجيل و خلال فترة الاستغلال. السؤال كيف تكون هذه المنصة أداة لحماية المستثمر؟
تعد المنصة الرقمية من المستجدات التي جاء بها قانون 22-18 في اعتقادنا أنها أداة فعالة لحماية جهات مختلفة و ذلك من خلال عدة أوجه منها:

أولاً: رقمنة العمليات الاستثمارية يسمح بتوفير مختلف المعلومات و المزايا العقارية مما يحيي المستثمر من الغبن الذي قد يقع عليه إذ تجعله على اطلاع دائم و مستمر للسياسة الاستثمارية المتعلقة بالنشاطات أو بالوسائل المسخرة و سهولة الحصول عليها خاصة ما تعلق بالعقار الذي كان في السابق سري لدى الادارات المعنية.

ثانياً: اتمام الاجراءات عن طريق منصة رقمية متصلة ببيانيا بالأنظمة المعلوماتية للادارات و الهيئات المكلفة بالاستثمار يقضي على الطابع المادي لجميع الاجراءات و بالتالي القضاء على البيروقراطية و الاهمال و كل مظاهر التسلط الذي سيطر على العمليات الاستثمارية سابقا و التركيز على الفعالية في المعاملة.

ثالثاً: الاسراع لاتمام الاجراءات و تكييفها حسب نوع الاستثمار بتقليص الآجال و انقاص الخسائر المادية التي قد يتكبدها المستثمر حال وجود أخطاء أو في حال تقديم عدة نسخ مطبوعة للجهات المعنية بالاستثمار.

¹ / المرسوم التنفيذي 22-301 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار، ج ر عدد 60.

² / اعتمد المشرع الجزائري اقامة مناطق حرة لأول مرة بموجب المرسوم التشريعي 93-01 المتضمن قانون المالية لسنة 1993 و جاء بعدها المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993، ج ر عدد 64.

راجع في هذا:- مجاهد سيد أحمد، حاج مختار خير الدين: المقال السابق، ص 23.

رابعا: في اعتقادنا أن رقمنة الإدارة هي بمثابة المراقب على جميع الهيئات المعنية إذ تجعلهم في حالة من المسؤولية الدائمة إزاء ملف الاستثمار الذي كثيراً ما عانى فيه المستثمرين تحت طائلة تقديم عدة نسخ مطبوعة للإدارة و أحيانا تجديد بعض الوثائق ثم يبلغ باختفاء الملف من أدرج الإدارة... إلخ هذه السلبات تقضي عليها الإدارة الالكترونية المعتمدة لأول مرة بموجب القانون 22-18 و فصل أحكامها التنظيم⁽¹⁾.

خامسا: تضمن الرقمنة تكريس مبدأ الشفافية لحماية المستثمرين من العراقيل البيروقراطية و التعطيلات غير المبررة كما تفرض على الإدارة الالتزام بتقديم النتائج و الاسباب حسب المادة 28 من المرسوم التنفيذي 22-298. من جهة أخرى تكشف المنصة عن كل من يحاول بسوء نية أو بأي وسيلة أخرى عرقلة المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثاني: الحق في الطعن أمام اللجنة العليا للطعون المتعلقة بالاستثمار

من أجل تعزيز الحماية للمستثمرين أقر القانون 22-18 احداث لجنة مستقلة تنشأ لدى رئاسة الجمهورية تعد هيئة عليا تختص بالبت في الطعون المقدمة من المستثمرين حال تعرضهم للغبن من الجهات المعنية بالاستثمار .

ظهرت فكرة لجنة الطعن لأول مرة في الجزائر إثر الأمر 06-08 المعدل و المتمم للأمر 01-03 و فصل أحكامها المرسوم التنفيذي 06-357⁽²⁾ تمسك بها المشرع في القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار و خصها بمجموعة من الأحكام الجديدة الغرض منها بسط فعالية أكثر في صلاحياتها باعتبارها لجنة متميزة تندرج ضمن أقوى المجالات التي توليها الدولة أهمية ألا و هو الاستثمار الذي تحرص دائما على تطويره و ترقيته.

و نظرا إلى أن الحماية هي من أبرز الضمانات التي يركز عليها المستثمر دائما فإنه بالمقابل جعلها المشرع موضوع يتجدد عند كل تعديل سعيا منه لاستقطاب المستثمرين فكانت الفرصة من خلال القانون الجديد للاستثمار لاعادة صياغة النظام القانوني لهذه اللجنة، في مايلي نحاول مناقشته بالتركيز على توضيح حدود فعالية الحماية التي تضمنها اللجنة و عرض المعوقات التي تحول دون ذلك.

أولا: بالنسبة لمكانة اللجنة العليا للطعون المتعلقة بالاستثمار و طبيعتها القانونية نجد أن المشرع ألحقها برئاسة الجمهورية بعدما كانت في ظل القانون السابق تتبع الوزارة المكلفة بالاستثمار و بحسب الخبراء فإن وضع اللجنة تحت إشراف أعلى سلطة في الدولة هو حماية و توجيها قويا نحو المزيد من تحييد الإدارة في كل ما يتعلق بالاستثمار فضلا عن أنها تعكس مبدأ الشفافية الذي كرسه قانون الاستثمار.

كما أن الحديث عن طبيعتها القانونية يفرض علينا التنبيه إلى أنها لا تندرج ضمن فئة السلطات الادارية المستقلة التي أحدثها المشرع في اطار خلق هيئات جديدة للضبط الاقتصادي أو المالي و التي تتمتع بنوع من الاستقلالية العضوية و الوظيفية⁽³⁾ بل تظل اللجنة هيئة إدارية حامية للمستثمر تعوض الرقابة الادارية دون الاخلال بالحق في اللجوء إلى القضاء المختص. كما أن اللجنة العليا للطعون المتعلقة بالاستثمار تختلف عن هيئات الضبط المالي و الاقتصادي في

¹ / أنظر المواد 27-28 من المرسوم التنفيذي 22-298 المذكور سابقا.

² / المرسوم التنفيذي 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 يتضمن تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار و تنظيمها و سيرها، ج ر عدد 64.

³ / مليكة أوباية: دور لجنة الطعن المختصة في مجال ترقية الاستثمار بين الفعالية و المحدودية، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، المجلد 05 العدد 01، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر 2020، ص 146.

العديد من النقاط منها أن اللجنة لا تملك صلاحية توقيع العقوبات و لم يشير المشرع إلى أنه هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وغيرها .

ثانياً: بالنسبة لتشكيلة اللجنة تغيرت تماماً في ظل المرسوم الرئاسي 22-296⁽¹⁾ أصبحت تضم ممثلاً عن رئيس الجمهورية رئيساً دون أن يحدد القانون رتبته و قاضي من المحكمة العليا و قاضي من مجلس الدولة يقترحه المجلس الأعلى للقضاء و قاضي من مجلس المحاسبة يقترحه مجلس قضاة مجلس المحاسبة و ثلاثة(03) خبراء اقتصاديين و ماليين مستقلين يعينهم رئيس الجمهورية.

أيضاً أشار المشرع إلى أنه يمكن للجنة الاستعانة بكل شخص تراه مناسباً لتقديم المساعدة لأداء مهامها بحكم كفاءته و خبرته و مجال تخصصه فتوسيع هذه التشكيلة يزيد في فعالية قراراتها كما يؤدي إلى تبادل الآراء و الأفكار بما ينعكس على صلاحيات اللجنة. من جهة أخرى نلاحظ أن المشرع تمسك بنظام العهدة مما يجعل هؤلاء الأعضاء في حصانة ضد العزل إلا في حالات ارتكابهم لخطأ جسيم يتطلب المتابعة.

لكن نعيب على المشرع أنه لم ينص على جهة إقترح ممثل رئيس الجمهورية و كذا الخبراء الاقتصاديين و الماليين، كما أنه لم ينص على صفة القضاة المعينون من طرف المحكمة العليا و مجلس الدولة خاصة و أنه بالرجوع إلى القانون الأساسي للقضاء نجد أنه يصنف سلك القضاة إلى رتبة خارج السلم و رتبتيين مقسمتين إلى مجموعتين⁽²⁾.

كما نعيب أيضاً على المشرع أنه لم ينص على حالات التنافي و الامتناع و كان الأجدر ذكرها لتفادي السلبات التي قد تترتب لاسيما عند عقد المداولات و التصويت لأننا لا نستبعد أن تكون هناك مصلحة بين أحد الأعضاء و المستثمر صاحب الطعن. عموماً نقترح أنه يمكننا الرجوع إلى تطبيق قواعد التنافي المنصوص عليها في الأمر 07-01⁽³⁾.

ثالثاً: بالنسبة لاختصاصات اللجنة فقد حددها المشرع في كل نزاع يتعلق بالاستثمار و يكون موضوعه حول:

أ/ سحب أو رفض المزايا، نظم المشرع الانظمة التحفيزية و الشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا بالاعتماد على ثلاث أولويات تتعلق الأولى بالنشاطات و الثانية تقوم على توزيع المناطق و الثالثة ترتبط بخلق الثروة " المادية و البشرية" و قد أطلق عليها المشرع الاستثمارات المهيكلية⁽⁴⁾. تمتلك الوكالة الجزائري لترقية الاستثمار صلاحيات واسعة منها تسجيل الاستثمارات و منحها المزايا أو الرفض و ذلك باتباع مجموعة من الشروط و الاجراءات كما لها صلاحيات متابعة المستثمرين و مراقبة مدى التزامهم و في كل هذا لها سلطة اتخاذ كل الاجراءات اللازمة اتجاه المستثمر .

لكن من أخطر صلاحيات الوكالة نجد رفض منح المزايا أو سحبها و المقصود بالرفض هو عدم قبول المشروع المقدم من طرف المستثمر و رفض تسجيله. أما عن السحب فيعني تجريد المستثمر من قائمة المزايا التي استفاد منها بعد التسجيل علماً أنه قد يكون السحب كلي أو جزئي تترتب عنه آثار متعددة أبرزها إلغاء شهادة التسجيل⁽⁵⁾ و الاكيد أن

¹ / المرسوم الرئاسي رقم 22-296 المؤرخ في 04 سبتمبر 2022 الذي يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار و سيرها، ج ر عدد 60 لسنة 2022.

² / القانون العضوي رقم 04-11 المؤرخ في 6 سبتمبر 2004 المتعلق بالقانون الأساسي للقضاء، ج ر عدد 57 لسنة 2004.

³ / الأمر رقم 07-01 المؤرخ في 01 مارس 2007 المتعلق بحالات التنافي و الالتزامات الخاصة ببعض المناصب العليا، ج ر عدد 16.

⁴ / أنظر المواد من 14 إلى 33 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، المذكور سابقاً.

⁵ / المرسوم التنفيذي رقم 22-303 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 يتعلق بمتابعة الاستثمارات و التدابير الواجب اتخاذها في حالة عدم احترام الواجبات و الالتزامات المكتوبة، ج ر عدد 60 لسنة 2022.

السحب المقصود به هنا هو الذي يكون فيه غبن على المستثمر و ليس السحب الذي يكون كعقوبة عليه لأنه أخل بالتزاماته. و نظرا لخطورة السلطات الممنوحة للوكالة حول المشرع للمستثمر متى وقع في الغبن الحق في الطعن أمام اللجنة.

ب/ رفض المقررات و الوثائق و التراخيص من طرف الادارات و الهيئات المعنية بالاستثمار و يعد هذا المجال مستجد بموجب قانون الاستثمار 22-18 فقد يصطدم المستثمر بهذا الموقف في أي مرحلة كان عليها المشروع الاستثماري و قد ذكر المشرع بعض المناسبات منها إدارة الجمارك خلال مدة إهلاك السلع المقتناة- إدارة الاملاك الوطنية خلال مدة الامتياز- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء خلال مدة مزايا الاستغلال... إلخ متى تلقى المستثمر رفض من هذه الادارات و تبين معه أنه وقع في غبن جاز له الطعن أمام اللجنة العليا للطعون المتعلقة بالاستثمارات.

رابعاً: بالنسبة لشروط رفع الطعن نعتقد أن المشرع قيده بشرطين أساسيين هما:

الشرط الأول: يرفع الطعن أمام اللجنة العليا للطعون بموجب مذكرة تتوفر على مجموعة من البيانات أبرزها إسم و موطن المستثمر و كل البيانات المتعلقة بالمشروع و ترفق بالسندات اللازمة. ترفع هذه المذكرة بشكل مباشر من المستثمر أو عن طريق المنصة الرقمية.

الشرط الثاني: ذكر المشرع لأول مرة في قانون 22-18 أنه يجب على المستثمر أن يتقدم أولاً أمام الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بتظلم مسبقاً خلال شهر واحد ابتداء من تاريخ تبليغه بالقرار محل التظلم الذي يفصل فيه مدير الوكالة خلال خمسة عشر (15) من تاريخ استلام التظلم و قد نفسر هذا الشرط " التظلم المسبق " على أنه فرصة للوكالة لمراجعة قراراتها من جهة و من جهة أخرى تخفيف العبء على المستثمر من أن يتكبد مصاريف زائدة لو رفع دعوى قضائية فضلاً عن أنه يريح الوقت لطول اجراءات الطعن أمام اللجنة و القضاء و غيرها من السلبيات الأخرى.

خامساً: بالنسبة لإجراءات رفع الطعن و آجاله فإنه متى استوفى المستثمر الشروط السابقة و استمر الغبن الذي وقع فيه نتيجة قرارات الوكالة أو أي إدارة أخرى معنية بالاستثمار يرفع طعناً أمام اللجنة في غضون خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ تبليغه بقرار الوكالة و ألزم المشرع اللجنة بالفصل في الطعن المرفوع أمامها في أجل شهر واحد و هو الأمر الذي إستحسنه الكثيرون نظراً إلى أن المشرع عمد إلى تقليص الاجال الممنوحة للجنة فضلاً عن عدم النص على امكانية التمديد لما في ذلك من انعكاسات ايجابية من حيث سرعة الفصل في الطعون و حماية مصالح المستثمر خاصة المالية فنذكر على سبيل المثال أصبحت تفصل اللجنة في أجل شهر واحد من تاريخ اخطارها بعدما كانت الآجال سابقاً محددة بشهرين.

رغم الايجابيات المذكورة أعلاه إلا أن المشرع لم يسلم من الوقوع في بعض النقائص التي نسجلها في مواضع مختلفة

منها:

أ/ وجود تناقض بين الآجال المذكورة في قانون الاستثمار و المرسوم الرئاسي 22-296 إذ ذكر الاول يرفع الطعن أمام اللجنة في أجل لا يتجاوز شهرين في حين ذكر الثاني يرفع في أجل خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ تبليغه بقرار اللجنة.

ب/ لم ينص المشرع على آثار الطعن أمام اللجنة ما إذا كان يؤدي إلى وقف تنفيذ القرار محل الطعن و هي الجزئية التي وردت بها النص في المادة 07 مكرر من الأمر 08-06 المتعلق بالاستثمار⁽¹⁾ لذا يستحسن النص عليها لتعزيز حماية المستثمر في مواجهة الإدارة من جهة و من جهة أخرى حمايته من مخاطر تنفيذ القرار لاسيما المالية منها.

ج/ أيضا بالرجوع إلى المادة 11 فقرة 03 من القانون 22-18 تنص على أنه إلى جانب الطعن أمام اللجنة يمكن للمستثمر رفع طعن قضائي أمام الجهات القضائية المختصة هذه الحالة لم يفصلها المرسوم الرئاسي 22-296 و قد يترتب على ذلك العديد من السلبيات أهمها:

- في حال رفع طعن أمام اللجنة و في ذات الوقت يرفع طعن أمام القضاء المختص فقد يصدر حكمن متناقضين أحدهما يؤيد السحب و الآخر يرفضه و كلا القرارين موجهين للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار فهنا نقع في اشكال أي القرارين يطبق علما أن الشرع ينص صراحة ضمن قانون الاستثمار على أن قرار اللجنة يكون نافذاً.
- في حال اختار المستثمر رفع الطعن أمام اللجنة و كان قرارها ضده فإنه عند العودة لرفع الطعن أمام القضاء يصطدم بفوات الأجل المقرر قانونا بأربعة (04) أشهر لذا يستحسن إعادة ترتيب هذه الأحكام حتى لا تنعكس على اللجنة العليا للطعون و بدلا من اعتبارها ضمانا لحماية للمستثمر تصبح خطر عليه.

الخاتمة:

نظرا للمعوقات التي عرفها الاستثمار خلال المراحل السابقة اتجهت الدولة بقوة نحو إعادة بناء الاطار القانوني للاستثمار و يعد صدور القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار و النصوص التنظيمية التابعة له أولى الاصلاحات نظرا لاحتوائه على العديد من الآليات التي تعتمد على المعايير الدولية و تشجع على تحرير روح المبادر بالاستثمار و تنوع الاقتصاد لاسيما و أن الجزائر تعد وجهة استثمارية بامتياز للاستثمار الأجنبي الذي قد يساعد بشكل مباشر في انعاش الاستثمارات المحلية و من ثمة تكثيف موارد رؤوس الاموال فضلا عن تكريس نظام قانوني لحماية المستثمرين و في خاتمة هذا البحث نذكر أهم النتائج المتوصل إليها و نقابلها بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

أولا: النتائج

- 1- كرس قانون الاستثمار العديد من الآليات الجديدة أبرزها التأكيد صراحة على أنه جاء ترسيخ مبدأ حرية الاستثمار و الشفافية و المساواة في التعامل و اعتماد الرقمنة من خلال انشاء منصة رقمية للمستثمرين و الاقرار بالاستفادة من العقارات الموجهة للمشاريع الاستثمارية.
- 2- تقرير ضمانات حماية حقوق الملكية الفكرية و هو توجه سليم للمشرع من خلال القانون الجديد للاستثمار لما تعكسه هذه الضمانات من تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر.
- 3- التركيز على الجماعات المحلية و تثمين جهودها في بعث التنمية المحلية و يظهر ذلك جليا من خلال نظم المزايا القائم على أولوية المناطق.

¹ الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ج ر عدد 47 لسنة 2006 (المغني).

- 4- أعاد المشرع هيكله الاجهزة الخاصة بالاستثمار من خلال تركيز مهام المجلس الوطني للاستثمار، بالاضافة إلى تغيير (الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار) إلى (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار) و انشاء الشباك الوطني الوحيد الذي يعنى بالاستثمارات الاجنبية و المشاريع الكبرى إلى جانبه يوجد الشباك الوحيد المحلي.
- 5- تكريس الاستقرار و الديمومة و توسيع دائرة ضمان تحويل الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب و لتفعيل أحكام هذا القانون يعاقب كل من يقوم بسوء نية بعرقلة الاستثمارات بأي وسيلة.

ثانيا: التوصيات

- 1- ضرورة إعادة اعتماد فكرة انشاء مناطق حرة على الحدود نظرا لاهميتها في خلق أسواق جديدة .
- 2- الاسراع في اتمام وضع النصوص القانونية المنظمة للعقارات الموجهة للاستثمار مع ضرورة انشاء وكالة تختص بها حتى لا تبقى اجراءات الامتياز موزعة على العديد من الهيئات .
- 3- لضمان مبدأ الاستقرار التشريعي لابد من تقليص التعديلات التي يتدخل بها المشرع عن طريق قوانين المالية و بالمقابل الإسراع في تعديل نصوص قانونية أخرى كقانون النقد و القرض و التقليل من الإحالة على التنظيم باعتبار ذلك نقطة ضعف للنص التشريعي.
- 4- لإنجاح حركة الاستثمار لابد من تكثيف الجهود في القضاء على السوق الموازية التي تضم أشكال مختلفة للتجارة غير المشروعة و كذا محاربة التهريب و غيرها.
- 5- النص على ضرورة نشر القرارات الصادرة عن اللجنة العليا للطعون لما في ذلك من تكريس للشفافية.
- 6- على المشرع إعادة صياغة الاحكام المتعلقة بإمكانية الطعن القضائي و ذلك بالنص على أنه يرفع بعد تبليغ المستثمر بالقرار الصادر عن اللجنة العليا للطعون المتعلقة بالاستثمار حتى نتجنب السلبيات المترتبة عن الفراغ القانوني و الذي أثر سلبا على تعزيز ضمان حماية فعالة للمستثمر.

قائمة المراجع:

أولا/ الدساتير

- 1- دستور الجمهورية لسنة 2016 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء 28 نوفمبر 1996، ج ر عدد 76.
- 2- دستور الجمهورية لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020، ج ر عدد 82.
- ثانيا/ النصوص التشريعية (القوانين العضوية، القوانين العادية، الاوامر والمراسيم التشريعية)
- 1- القانون العضوي رقم 04-11 المؤرخ في 6 سبتمبر 2004 المتعلق بالقانون الأساسي للقضاء، ج ر عدد 57 لسنة 2004.
- 2- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني، ج ر عدد 78 المعدل و المتمم بالقانون 88-14 المؤرخ في 03 ماي 1988، ج ر عدد 18 لسنة 1988.
- 3- المرسوم التشريعي 93-01 المتضمن قانون المالية لسنة 1993 و و وضع بعدها المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993، ج ر عدد 64.

- 4- الأمر 03-01 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47 المعدل و المتمم. (الملغى).
 - 5- الأمر 08-06 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل و المتمم للامر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47. (الملغى).
 - 6- الامر رقم 01-07 المؤرخ في 01 مارس 2007 المتعلق بحالات التنافي و الالتزامات الخاصة ببعض المناصب العليا، ج ر عدد 16.
 - 7- الأمر 04-08 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 الذي يحدد شروط و كفاءات منح الامتياز على الأراضي التابعة للاملاك الخاصة للدولة و الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر عدد 49.
 - 8- القانون رقم 04-11 المؤرخ في 17 فيفري 2011 المحدد للقواعد المنظمة لنشاط الترقية العقارية، ج ر عدد 14.
 - 9- الأمر 01-15 المؤرخ في 23 يوليو 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ج ر عدد 40، التي تعدل المادة 05 من الأمر 04-08 يحدد شروط و كفاءات منح الامتياز على الأراضي التابعة للاملاك الخاصة للدولة و الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.
 - 10- القانون 09-16 المؤرخ في 03 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 46. لسنة 2016 (الملغى).
 - 11- القانون رقم 18-22 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 50 لسنة 2022.
- ثالثا/ المراسيم الرئاسية و التنفيذية
- 1- المرسوم الرئاسي 345-95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ج ر عدد 66 لسنة 1995.
 - 2- المرسوم الرئاسي رقم 296-22 المؤرخ في 04 سبتمبر 2022 الذي يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار و سيرها، ج ر عدد 60 لسنة 2022.
 - 3- المرسوم التنفيذي 357-06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 يتضمن تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار و تنظيمها و سيرها، ج ر عدد 64 لسنة 2006.
 - 4- المرسوم التنفيذي 119-07 المؤرخ في 23 أبريل 2007 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و يحدد قانونها الأساسي، ج ر عدد 27 لسنة 2007.
 - 5- المرسوم التنفيذي 152-09 المؤرخ في 02 ماي 2009 المحدد لشروط و كفاءات منح الامتياز على الأراضي التابعة للاملاك الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر عدد 27 لسنة 2009.
 - 6- المرسوم التنفيذي 126-12 المؤرخ في 19 مارس 2012، المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي 119-07 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و يحدد قانونها الأساسي ج ر عدد 17 لسنة 2012.
 - 7- المرسوم التنفيذي 254-20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" و تحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها ج ر عدد 55 لسنة 2020 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي 422-21 المؤرخ في 04 نوفمبر 2021 ج ر عدد 84 لسنة 2021.
 - 8- المرسوم الرئاسي 298-22 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و تسييرها، ج ر عدد 60 لسنة 2022.

9- المرسوم التنفيذي 22-299 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 يحدد كفيات تسجيل الإستثمارات أو التنازل عن الإستثمارات أو تحويلها و كذا مبلغ و كفيات تحصيل الاتاوة المتعلقة بمعالجة ملفات الإستثمار، ج ر عدد 60 لسنة 2022.

10- المرسوم التنفيذي 22-300 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 يحدد قوائم النشاطات و السلع و الخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا و كذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من ضمان التحويل، ج ر عدد 60 لسنة 2022.

11- المرسوم التنفيذي 22-301 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الإستثمار، ج ر عدد 60 لسنة 2022.

12- المرسوم التنفيذي 22-302 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 يحدد معايير تأهيل الإستثمارات المهيكلة و كفيات الاستفادة من مزايا الاستغلال و شبكات التقييم، ج ر عدد 60 لسنة 2022.

13- المرسوم التنفيذي 22-303 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 المتعلق بمتابعة الإستثمارات و التدابير الواجب اتخاذها في حالة عدم احترام الواجبات و الالتزامات المكتتبة، ج ر عدد 60 لسنة 2022.

رابعاً/ المقالات

1- ابتسام ذهبية و محمد قراش: أثر التعديلات الجبائية فيما يخص الرسم على النشاط المهني على الإيرادات الجبائية لبلديات ولاية النعامة: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل 2005-2019، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16 العدد 02، 2021.

2- د- جريفي محمد: مدى نجاعة الضمانات القانونية لترقية الإستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 10 العدد 01، جامعة تمارست، الجزائر، 2021.

3- سعاد جبار، محمد بشير لبيق: قاعدة الإستثمار الأجنبي 49-51 في الجزائر بين إلزامية التبي و المطالبة بالتخلي، مجلة دراسات، المجلد 16 العدد 01، 2019.

4- سردو محمود: تسيير العقار الصناعي في الجزائر بين العقلانية و التبذير، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلد 11 العدد 02، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف الجزائري.

5- سلامي ميلود: الضمانات القانونية للإستثمار الأجنبي الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 6، كلية الحقوق جامعة باتنة، الجزائر 2015.

6- سارة بن صالح، لزه خشايمة، أمال عقابي: الضمانات الأمنية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في ظل التشريع الجزائري، دفاتر السياسة والقانون المجلد 13 العدد 03، جامعة ورقلة، الجزائر 2021.

7- عثمان عبد اللطيف، حيمور مصطفى: تأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع السياحة في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000-2015) مجلة التنمية للاستشراف و البحوث و الدراسات، المجلد 03 العدد 04، جامعة البويرة، الجزائر 2018.

8- د/ لينة بوشقورة، عمروش حليم: مبدأ الشفافية في عقد استغلال الأملاك العقارية الوقفية، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد الحادي عشر (11)، العدد الثاني (02)، الجزء الثاني، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، سبتمبر 2020،

- 9- مليكة أوباية: دور لجنة الطعن المختصة في مجال ترقية الاستثمارين: الفعالية و المحدودية، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، المجلد 05 العدد 01، جامعة محمد الصديق بن يحيى، بجيجل، الجزائر 2020.
- 10- مجاهد سيد أحمد، حاج مختار خير الدين: الاصلاحات الجبائية و أثرها على الامتيازات الممنوحة للاستثمارات في الجزائر، مجلة ابن خلدون للابداع و التنمية، المجلد 01 العدد 02، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر 2019.
- 11- ونوغي نبيل: نظام المزايا و التسهيلات الممنوحة للاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر 2019.
- 12- يزيد ميهوب: الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمرين الأجانب في ظل اتفاقيات الاستثمار المبرمة من الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 07 العدد 01، جامعة تيسيمسيلت، الجزائر سنة 2022،

خامسا/ الملتقيات العلمية

- 1- بوريجان مراد: تطور واقع حرية الاستثمار في الجزائر بين التكريس الدستوري و التجاهل التشريعي، مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني الثالث بعنوان " مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار " يوم 08 ماي 2017، كلية الحقوق، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،
- 2- د/ حساين سامية: تطور منظومة الاستثمار في الجزائر بين النص و المأمول، مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني الثالث بعنوان " مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار " يوم 08 ماي 2017، كلية الحقوق، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،

سادسا/ الرسائل الجامعية

- ¹ / زروال معزوزة: الضمانات القانونية للاستثمار في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر 2016،